الأنباء
الاثنين 5 مارس 2018

لمشاهدة الصفحة PDF

يونيو المقبل.. توقيع اتفاقية تزويد المستثمر بمنتج البولي بروبيلين

«الكيماويات» تطرح فرصتين للقطاع الخاص بـ 30 مليون دولار

أحمد مغربي

كشف مصدر مسؤول لـ «الأنباء» ان شركة صناعة الكيماويات البترولية طرحت فرصتين للقطاع الخاص بقيمة 30 مليون دولار وهما مشروع صفائح البولي بروبيلين ومشروع ألياف البولي بروبيلين، مشيرا الى أن الشركة طرحت العديد من الفرص بلغ عددها ثماني فرص في مجال الصناعات التحويلية والبتروكيماويات المتخصصة التي يمكن أن يتبناها القطاع الخاص المحلي للدخول في هذا المجال.

وذكر المصدر ان الشركة طرحت الفرصتين الاستثماريتين في نوفمبر 2017 وتم عقد اجتماع توضيحي لهذه الفرص في ديسمبر 2017 وتم تسلم الطلبات مدعمة بالمستندات المطلوبة في فبراير الماضي، على ان يتم تقييم الطلبات في شهر ابريل المقبل واختيار المستثمر المناسب في مايو المقبل، متوقعا ان يتم التوقيع على اتفاقية طويلة الأمد لتزويد المستثمر بمنتج البولي بروبيلين في يونيو 2018.

وقال المصدر ان المشروع الاول عبارة عن مشروع صفائح البولي بروبيلين

صورة توضح استخدامات مصنع ألياف البولي بروبيلين

صورة توضح استخدامات مصنع صفائح البولي بروبيلين

استقبال الطلبات والتقييم في أبريل المقبل واختيار المستثمر المناسب في مايو

ويبلغ قيمة المشروع 16 مليون دولار وسيقوم المستثمر المحلي ببناء وتشغل وصيانة مصنع صفائح البولي بروبيلين واستخدام المنتج الذي تنتجه شركة صناعة الكيماويات البترولية كمواد لقيم، وتبلغ السعة الانتاجية للمشروع 30 ألف طن سنويا من خط انتاج واحد أو اثنين حسب الموافقات النهائية للمستثمر.

وقال ان مساحة المشروع ستكون على مساحة 2800 متر مربع تقريبا، علما ان صفائح البولي بروبيلين تستخدم في الملصقات والاشرطة اللاصقة وتغليف الادوية وتغليف الطعام.

أما مشروع ألياف البولي بروبيلين فذكر المصدر ان تكلفة المشروع تبلغ 14 مليون دولار، وسيقوم المستثمر المحلي ببناء وتشغيل وصيانة مصنع لإنتاج ألياف البولي بروبيلين Raffia واستخدام منتج البولي بروبيلين ((PP الذي تنتجه شركة صناعة الكيماويات البترولية كمواد لقيم.

وستبلغ السعة الانتاجية للمشروع 5 آلاف طن سنويا، وتستخدم مخرجات المشروع في صناعة الأكياس وأكياس السكر والاسمنت.

فرص مقبلة

وحول الفرص الاستثمارية المقبلة، قال المصدر إن هناك فرصة لبناء وتشغيل وصيانة مصنع لمنتجات البولي ستايرين واستخدام منتج ستايرين الذي تنتجه الشركة الكويتية للستايرين كمواد لقيم، وستخدم تلك المادة في المواد العازلة لأعمال البناء، وهناك مشروع آخر في بناء وتشغيل وصيانة مصنع لإنتاج ألياف البولي بروبيلين Nonwoven واستخدام منتج البولي بروبيلين PP الذي تنتجه شركة صناعة الكيماويات البترولية كمواد لقيم ويستخدم في حفاظات الأطفال والمناديل المعقمة.

لإدارة أصول الحالات الخاصة لصالح مجموعة إقليمية

«غلوبل» توقع اتفاقية لإدارة محفظة أصول بـ 90 مليون دولار

أعلن بيت الاستثمار العالمي (غلوبل)، في بيان صحافي أمس عن إبرام فريق إدارة أصول الحالات الخاصة اتفاقية لادارة محفظة أصول بقيمة 90 مليون دولار لمجموعة إقليمية.

وتتلخص مهام غلوبل في ادارة أصول هذه المحفظة بتعزيز قيمتها والتخارج من مكوناتها بما يضمن تحقيق العائد الأمثل تماشيا مع الأهداف والخطة الاستراتيجية المتفق عليها مع العميل.

وقال نائب الرئيس التنفيذي لادارة أصول الحالات الخاصة عبدالحميد محرز: «هذه الاتفاقية هي بمنزلة تقدير لالتزام الفريق والدور الذي يلعبه في ادارة هذا النوع من الأصول والانجازات التي تحققت منذ توقيعنا على أول اتفاقية منذ العام 2013».

وأوضح محرز أن التغيرات تلعب في أساسيات السوق دورا محوريا في اعادة هيكلة ميزانيات الشركات، خاصة في الظروف المطولة. وتميل الشركات الى اعادة النظر في نماذج أعمالها التجارية وتوسيع نطاق الجهود الرامية الى تجديد العمليات لتناسب وظروف السوق والتي تؤدي في معظم الحالات الى تقليص حجم الأعمال.

من ناحية أخرى، يلجأ العديد من الدائنين الى تقديم خيارات تسوية بديلة للعملاء المتعثرين كتلك التي ينتج عنها مبادلة الديون بأصول آخذة في الارتفاع، الا ان هذه التسويات لا توفر سوى تخفيف مؤقت للجهات الدائنة بالنظر الى المدة القصيرة الممنوحة من قبل الجهات الرقابية للتخارج من هذه الأصول المكتسبة ومن هنا تبرز الحاجة ايضا الى فريق متخصص في ادارة والتخارج من هذه الفئة من الاصول كونها أصولا غير استراتيجية ولا تحظى بالمستوى المطلوب من الاهتمام نظرا للتركيز على الأعمال التجارية الأساسية.

وأضاف محرز: «ان تطوير منظومة للتخارج المنتظم من الأصول غير الاستراتيجية خلق سوقا متخصصا ساهمنا فيه بشكل فعال خلال السنوات الأربع الماضية وتمكنا من تطوير خبرات الفريق وتحقيق الانجازات. وبصفتنا مديرا مستقلا للأصول، فاننا نتبع استراتيجية مبنية على خلق القيمة من خلال تنفيذ برنامج للتخارج من الأصول مصمم لضمان عوائد نقدية مثلى».

ومع هذه الاتفاقية، فان اجمالي قيمة المحافظ التي أوكلت ادارتها الى ادارة أصول الحالات الخاصة منذ طرح هذه الخدمة في العام 2013 بلغ 830 مليون دولار لعدد من العملاء. وقد أدى التنفيذ الناجح لاستراتيجيات المحافظ الى خلق تدفقات نقدية بقيمة 370 مليون دولار من خلال التخارج من أصول بأسعار تفوق 50٪ التقييمات المستهدفة من العملاء.

واختتم محرز قائلا: «يعتمد نجاحنا على قدرتنا على الاستمرار في التركيز على الهدف الرئيسي لعملائنا والتخارج الأمثل في الوقت المناسب من خلال الالتزام بنهج كلي لادارة المحفظة واتخاذ قرارات مدروسة بشأن التخارج والاحتفاظ بالأصول بوضع مبادئ تجنب الخسارة ما يؤدي الى تحسين العوائد وتقليل المخاطر. ونقوم حاليا بتوسيع عروضنا الى الأسواق الاقليمية وبالأخص في السعودية والامارات».

عبدالحميد محرز

أعلن نيته للترشح ببرنامج إصلاحي شامل

العتيبي: ضرورة مساهمة الشركات المتوسطة والصغيرة في اتفاقيات الغرفة الخارجية

أعلن رئيس مجموعة شركات العتيبي عن نيته خوض الانتخابات النصفية لغرفة التجارة والصناعة المقرر إجراؤها 28 مارس الحالي بشكل مستقل، موضحا عزمه مواصلة رغبته في إصلاح القانون الحالي للغرفة وتطوير أدائها.

وأضاف العتيبي في بيان صحافي أصدرته مجموعته ان برنامجه الإصلاحي يعتمد على 3 محاور رئيسية هي: المساهمة في تعديل وتطوير القانون الحالي للغرفة ليصبح أكثر إفادة للدولة وللشركات المحلية كافة على حد سواء، زيادة مساهمة الشركات المتوسطة والصغيرة في اتفاقيات الغرفة الخارجية والداخلية لمساعدتها في تحسين أوضاعها الاقتصادية، وتطوير الأداء العام الإداري والمالي للغرفة.

بدر العتيبي

واكد العتيبي أن دور الغرفة الرئيسي هو تقديم وتسهيل الخدمات التجارية للشركات المحلية بالداخل والخارج، ويجب العمل على ذلك من خلال تطوير آليات الخدمات المقدمة للمواطنين لتصبح اكثر سهولة.

واشار إلى أن غرفة التجارة والصناعة هي مؤسسة نفع عام ويجب أن تمارس دورها في هذا الإطار الذي يخدم كل الشركات المحلية بمسطرة عادلة واحدة، مشيرا الى انه في حال تم تعديل القانون الحالي ستتعدل الاوضاع على الأفضل، نظرا لتطوير آليات العمل. وتابع العتيبي أن التحولات التجارية العالمية تستدعي تطوير نظام الغرفة ليكون أكثر انسجاما مع الواقع لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل.

وذكر العتيبي أن الوضع الاقتصادي في الكويت أصبح مميزا بين دول المنطقة وهو ما يظهر من خلال تصنيف المؤسسات العالمية للكثير من المؤسسات الكويتية، وبناء على ذلك يجب العمل على تطوير اداء الاقتصاد الكويتي من خلال غرفة التجارة ولصناعة التي تعتبر المحور الرئيسي للبلاد والكيان المؤسسي التجاري والاقتصادي الذي يجب ان تنطلق منه جميع التوجهات الاقتصادية التي تخدم البلاد.

واشار إلى انه من هذا المنطلق يجب ان يكون هناك تكاتف بين جهات الدولة من التجارة والصناعة، ووزارة التجارة، وهيئة الاستثمار الأجنبي، وذلك بهدف التكامل في العمل الداخلي والخارجي والنهوض باقتصاد الدولة لتصبح من كبرى اقتصادات المنطقة.

تراجع مؤشر ستاندرد آند بورز المركب لأسهم دول التعاون 2,5٪ في فبراير

«المركز»: السوق الكويتي ثاني أفضل أداءً خليجياً

أشار تقرير المركز المالي الكويتي (المركز) عن الأسواق لشهر فبراير أن أداء بورصات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كان إيجابيا في بداية العام، إلا أن ذلك لم يدم طويلا بعد انخفاض أسعار النفط 4,7٪ لتغلق عند أقل من 66 دولارا للبرميل. وقد انعكس ذلك على أسواق الأسهم الإقليمية أيضا مع تراجع مؤشر ستاندرد آند بورز المركب لأسهم دول مجلس التعاون الخليجي 2,5٪ خلال فبراير. وكان أفضل الأسواق الخليجية أداء هو السوق البحريني، والذي حقق مكاسب بلغت 1,4٪، تلاه السوق الكويتي بنسبة 0,5٪. بينما تراجعت الأسواق العالمية بعد تحقيق أداء قوي في الشهر السابق، وخسر مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشونال العالمي ومؤشر ستاندرد آند بورز 500 الأميركي 4,3٪ و3,9٪ على التوالي في شهر فبراير.

3٪ نمواً سنوياً متوقعاً للاقتصاد الكويتي بين 2019 و2021

الأسواق الخليجية تترقب سنة حافلة بالطروحات الأولية

وأشار تقرير «المركز» الى أنه على الرغم من التقلبات التي تشهدها أسواق الأسهم، إلا أن هناك نظرة إيجابية متعلقة بتجدد الاهتمام بالطروحات الأولية للاكتتاب العام في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي. ووصل عدد الطروحات الأولية للاكتتاب العام في 2017 إلى مستوى غير مسبوق بلغ 17 طرحا جمعت ما قيمته 2,95 مليار دولار. ومن المتوقع أن تشهد السعودية والإمارات أكبر عدد من الطروحات الأولية في العام 2018 مع توقعات بإدراج أسهم حوالي 30 شركة خليجية في الأسواق المالية.

من جانبها، أكدت ستاندرد آند بورز التصنيف الائتماني للكويت بالعملات الأجنبية والمحلية لأجل طويل وأجل قصير بدرجة AA/A-1+ بنظرة مستقبلية مستقرة تعكس مدى قوة الميزانية العمومية الحكومية والخارجية التي تدعمها موجودات مالية ضخمة. كما توقعت ستاندرد آند بورز أيضا أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي الكويتي حوالي 3٪ سنويا للفترة بين 2019 و2021.

وإلى جانب ذلك، طرحت سوق ناسداك دبي أول عقود مستقبلية مربوطة بالمؤشر العام لسوق دبي المالي والمؤشر العام لسوق أبوظبي. ومن المتوقع أن يسهم طرح العقود المستقبلية في زيادة السيولة واجتذاب الاستثمارات العالمية وتهيئة إطار عمل مناسب للتحوط.

وعلى صعيد النفط، أخذت منظمة أوبيك تقترب من هدفها المتمثل في خفض المخزون النفطي الذي تملكه الدول الصناعية ليصل إلى المتوسط لخمس سنوات الذي كان عليه، وهو الهدف الأساسي من الاتفاق مع روسيا ودول أخرى لخفض الكمية المعروضة.

ومن التطورات اللافتة أيضا أن الصين قد أصبحت جاهزة للدخول إلى سوق العقود المستقبلية للنفط الخام، وتنوي طرح عقد مستقبلي جديد للنفط الخام يجري تداوله في بورصة شنغهاي الدولية للطاقة باليوان الصيني. ومن المتوقع أن يصبح هذا العقد بديلا لمؤشرات الأسعار القياسية لخام غرب تكساس وخام برنت، وأن يؤدي أيضا إلى زيادة استخدام العملة الصينية في التجارة العالمية.

كما تأثرت الأسواق الخليجية سلبا من جراء ما شهدته الأسواق العالمية من عمليات بيعية إلا انها تمكنت من التعافي في الأسبوع التالي على خلفية تحسن أداء بعض الأسواق العالمية الأخرى. بالإضافة إلى مساهمة تراجع أسعار النفط في الحد من نمو الأسواق الخليجية خلال الشهر.

أما على صعيد أنشطة التداول، فقد بلغ اجمالي قيمة الأسهم المتداولة في البورصات الخليجية أدنى مستوياته منذ 5 أشهر ببلوغه 22,3 مليار دولار، أي بتراجع 21٪ عن الشهر السابق. حيث شهدت كل من الكويت وقطر أعلى نسبة تراجع في قيمة التداولات بفقد أكثر من ثلث قيمتها، في حين تراجعت قيمة التداولات السعودية 17,5٪ أو ما يعادل 3,8 مليارات دولار لتصل الى 18,6 مليار دولار.

واتخذت الكويت مسارا تدريجيا نحو التعافي خلال فبراير الماضي وكانت ثاني أفضل الأسواق أداء على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي. وقد سجلت المؤشرات الرئيسية الثلاث نموا متواصلا على مدى الثلاثة أشهر الماضية على التوالي ونتج عن ذلك ارتفاع المؤشر السعري 10٪ تقريبا منذ نهاية نوفمبر الماضي. أما بالنسبة لشهر فبراير 2018، فقد ارتفع المؤشر السعري 1,3٪ وبذلك تصل نسبة نمو المؤشر منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه إلى 5,7٪، الأعلى على مستوى الأسواق الخليجية الرابحة.

من جهة أخرى، كان نمو المؤشر الوزني بمعدل أقل واقتصر على الارتفاع 0,5٪ فقط، في حين سجل مؤشر الكويت 15 نموا قويا بلغ 1,8٪ في إشارة للدعم الذي تقدمه الأسهم الكبرى لمعدلات النمو بصفة عامة خلال شهر فبراير في الوقت الذي تراجع أداء الأسهم ذات القيمة السوقية المنخفضة.

أما على صعيد أنشطة التداول، كانت البورصة الكويتية الأكثر تراجعا على مستوى البورصات الخليجية من حيث معدلات التداول الشهرية، حيث تراجع اجمالي كمية الأسهم المتداولة بمعدل النصف بتداول 1,3 مليار سهم مقابل 2,6 مليار سهم تم تداولها خلال الشهر السابق، في حين تراجع اجمالي قيمة التداولات أكثر من الثلث وبلغت 207,3 ملايين دينار مقابل 322,9 مليون دينار في يناير الماضي.

«بيكر تلي» تنظم حلقة نقاشية في آثار تطبيق القيمة المضافة

الكويت خارج نطاق الضرائب إذا لم تطبقها في يناير المقبل

يعقد مكتب بيكر تلي لخدمات التدقيق والضرائب والاستشارات الحلقة النقاشية المجانية عن ضريبة القيمة المضافة والمزمع عقدها في 10 أبريل المقبل بفندق موفنبيك البدع بحضور أحد خبراء شبكة بيكر تلي العالمية وذلك للتعرف على آثار تطبيق ضريبة القيمة المضافة على المؤسسات المالية بالكويت.

وصرح الشريك التنفيذي ببيكر تلي هشام سرور بأن موضوع تطبيق ضريبة القيمة المضافة يعد من الموضوعات التي تشغل كل المؤسسات في وقتنا الحالي نظرا لما سيكون لهذا التطبيق من أثر عليها. كما أنه من المهم أن تستعد هذه المؤسسات لتطوير أدائها الإداري والمحاسبي بعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة من أجل الاستمرارية في السوق والتقاط الفرص التنافسية. ولذلك وبهدف تسليط الضوء على هذا الموضوع والالتقاء بالخبراء المتخصصين، سعى مكتب بيكر تلي إلى تنظيم حلقة نقاشية واستضافة خبير متمرس من شبكة بيكر تلي العالمية.

وأضاف: ستكون هذه الحلقة النقاشية بمنزلة فرصة ممتازة لتبادل الآراء والخبرات واستعراض تجارب الدول المجاورة في تطبيق ضريبة القيمة المضافة.

وأشار إلى أن الضرائب تعتبر من أهم السياسات المالية، التي تحقق من خلالها دول العالم أهدافها الاقتصادية، باعتبارها أحد المصادر الرئيسية للدخل وخاصة مع انخفاض دخول الدول المنتجة للنفط بسبب انخفاض أسعار النفط العالمي، لافتا إلى أن ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة غير مباشرة تفرض على الاستهلاك سواء كان للمنتجات أو للخدمات وليس الأرباح، وتمثل إحدى الوسائل التي تستعين بها الدول في زيادة الإيرادات لتمويل الموازنة العامة للدولة.

وزاد بانه من المتوقع تطبيق هذه الاتفاقية في الكويت اعتبارا من شهر يناير 2019، ولاسيما أن الاتفاقية الإطارية أشارت إلى أنه «إذ مرت فترة 12 شهرا من تطبيق دولتين من الدول الست للضريبة، فسيكون إلزاميا على باقي الدول أن تطبقها، أو سيكونون خارج نطاق الضريبة».

هشام سرور

إشادة بجهود الوزير الروضان في إنقاذ السوق وحماية المواطنين

حملة لاستعادة أموال متضرري الاحتيال العقاري

أعلن المستشار القانوني فهد الحداد تدشين حملة «معا نسترد أموالك من شركات الوهم العقاري» التي تضم عددا من متضرري شركات العقار الذين قاموا برفع قضايا لاسترداد أموالهم بشكل قانوني، مبينا أن الحملة جاءت بعد مطالبات متزايدة من قبل المتضررين الباحثين عن استعادة أموالهم بطرق قانونية.

وأشار الحداد إلى أن تزايد عدد متضرري شركات العقار الذي بلغ نحو 6 آلاف حالة احتيال عقاري ضد 6 شركات عقارية بحسب بيانات رسمية بات يشكل هاجسا حقيقيا للاقتصاد الكويتي ومؤسساته لاسيما في ظل عجز العديد من المواطنين المتضررين عن سداد التزاماتهم الشهرية للمصارف وشركات التمويل، حيث ان غالبيتهم سبق ان حصل على قروض بمبالغ ضخمة للاستثمار في وحدات وشقق عقارية في الخارج تدر عليهم عوائد منتظمة، بيد انهم فوجئوا بتنصل الشركات العقارية من دفع قيمة العوائد الشهرية المتفق عليها ما نتج عنه أزمة حقيقية لكل من المواطنين والجهات التمويلية في آن واحد.

وأشاد الحداد بجهود وزير التجارة والصناعة خالد الروضان وبالخطوات الاستباقية والفعالة التي قام بها في هذا الشأن لحماية السوق العقاري والمستثمرين ما يعد انجازا كبيرا يحسب له.

وذكر الحداد انه بصدد عقد مؤتمر صحافي قريبا بحضور خبراء قانونيين ومتخصصين في الجرائم المالية ومتضرري شركات العقار للإعلان عن استعداده تقديم خدمات استشارية قانونية مجانية للمتضررين وإرشادهم إلى طرق استرداد حقوقهم المنهوبة من قبل الشركات.

وشدد على ضرورة تعزيز الثقافة القانونية للمواطن، لاسيما المستثمر في قطاع العقارات الخارجي، حيث يجب عليه التأكد من جميع الأوراق والمستندات الخاصة بملكية العقار عن طريق جهة قانونية تضمن حقوقه وتحمي استثماراته.

فهد الحداد

«كامكو»: قيمة الأسهم الخليجية لأدنى مستوى منذ 5 أشهر

قال تقرير شركة كامكو للاستثمار إن الأسواق الخليجية بعد أن استهلت تداولات العام بوتيرة إيجابية، عكست اتجاهها ومنيت بتراجع في فبراير الماضي على خلفية ضعف أداء أسواق الأوراق المالية العالمية على الرغم من الأداء القوي الذي اتسم به موسم إعلانات الأرباح بصفة عامة، حيث تراجعت المؤشرات الخليجية الرئيسية بشدة خلال النصف الأول من الشهر، ثم أعقب ذلك تحسن طفيف خلال الأسبوع الثالث من الشهر إلا انها لم تنجح في الحفاظ على زخمها وتراجعت بنهاية الشهر.